اقتصاد

المغرب: عجز الميزانية يفاقم المديونية

الرباط ـ **مصطفى قماس**

رغم التأكيد على تفاقم الدين العمومي بالمغرب، إلا أن العديد من المؤسسات الوطنية توضح أنها لا تزال تحت السيطرة، خاصة بالنظر لمستوى المديونية الخارجية التي ما زالت في مستويات لا تدعو للقلق حسب تلك المؤسسات، خاصة إذا وظفت في الاستثمار. يرنو المندوب السامي في التخطيط، أحمد العلمي الحليمي، إلى فتح نقاش حول المديونية، التي ارتفعت في الأشهر الأخيرة في ظل أزمة كوفيد-19، التي دفعت المملكة إلى الاستدانة أكثر لمواجهة نقص الإيرادات. وتتوقع المندوبية السامية للتخطيط، أن يستقر عجز الميزانية في حدود 6,3 في المائة من الناتج الداخلي الخام في العام الحالي، بعدما قفز في العام الماضي في حدود 7,6 في المائة، مؤكدة أن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع جديد في المديونية العمومية، خاصة من خلال اللجوء للسوق الداخلي وبدرجة أقل إلى الأسواق الخارجية. وكان محافظ البنك المركزي، عبد اللطيف الجواهري، أكد أنه يفترض في الحكومة العمل على المدى المتوسط على كبح ارتفاع مديونية الخزانة، التي كانت في حدود 65 في المائة قبل الأزمة، مشيرا إلى أن المؤسسات المالية الدولية توصي بالعودة إلى نوع من التوازن بعد الأزمة. وتسجل المندوبية أنه بالنظر لحصة الدين الخارجية المضمونة من قبل الدولة لفائدة المؤسسات والشركات العمومية والجماعات المحلية، والتي ستستقر في حدود 15,4 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي، مقارنة بنسبة 16,2 في المائة كمتوسط سنوي بين 2015 و2010، سيرتفع الدين العمومي إلى 92,7 في المائة، بعدما كان في حدود 92,5 في المائة في العام الماضي.

في تقديمه للميزانية الاقتصادية الاستشرافية للعام المقبل، يؤكد المندوب السامي في التخطيط، أحمد العلمي الحليمي على أن «مستوى مديونية بلادنا لا يزال قابلا للتحكم فيه. وبالتأكيد هناك حلول ممكنة لتخفيف عبئها على الطاقة التنموية لبلادنا أو على الأقل لابتكار تدبير أنجع لإدارتها، مؤكدا على أن يتم فتح نقاش حول هذه المسألة التي قد تكتسي، في رأينا، أهمية آنية في الوقت الحالي».

وفي هذا السياق، يتصور الاقتصادي، رضوان طويل، في حديثه لـ«العربي الجديد» أنه إذا سخّر الدين للاستثمار العمومي فإنه سيفرز إيرادات إضافية، يمكن أن تساعد على تقليص حصة الدين في الناتج الإجمالي المحلي.

ويشير طويل إلى أن التخوف من المديونية العمومية عائد إلى اللجوء لاعتبارها عبئا يثقل على الأجيال القادمة عبر تحملات الدين، مشيرا إلى أنه سواء مولت النفقات العمومية عبر الدين الداخلي أو الخارجي، فإنها تخلف لتلك الأجيال البنيات التحتية والمستشفيات والمدارس.

ويؤكد المندوب السامي في التخطيط، في تصريحات سابقة، أنه سيكون من المفيد في سياق المقتضيات الدولية لمفهوم السيادة الاقتصادية فتح نقاش جديد مع المؤسسات المنبثقة عن اتفاقات بروتون وودز من أجل إعادة تقييم تصورها لإشكالية النمو الاقتصادية للبلدان السائرة في طريق النمو، دون أن يغفل أن من بين تلك المؤسسات «أرواحاً معتادة» على بعث أشباح مديونية سنوات الثمانينيات من القرن الماضي والتلويح بفأس التقويم الهيكلي.

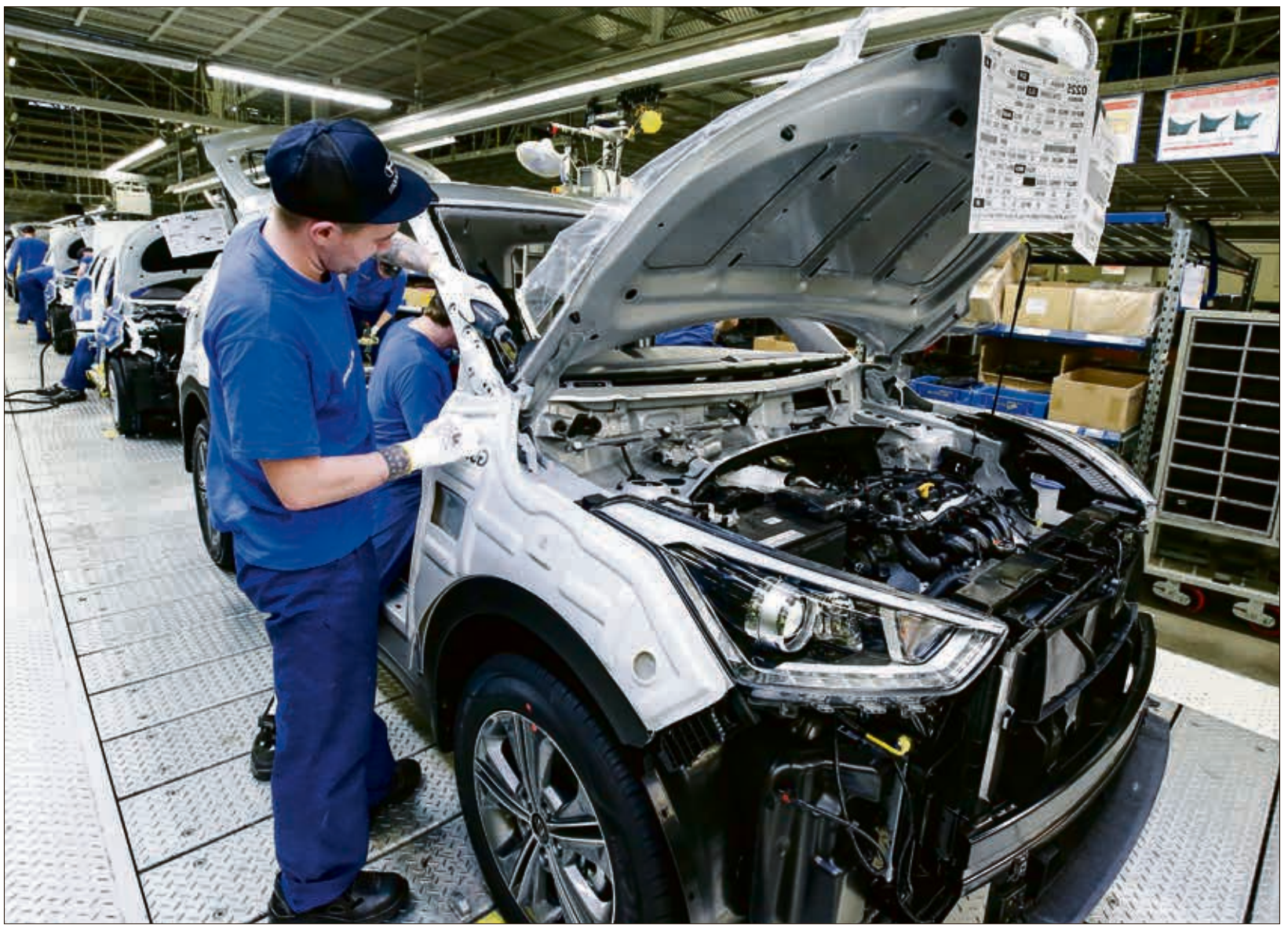

(Getty)

قفزة بمبيعات السيارات الصديقة للبيئة

سجلت صادرات شركتي هيونداي موتور وكيا التابعة لها من السيارات الصديقة للبيئة، قفزة بنسبة 45% في الفترة ما بين شهري يناير/ كانون الثاني ومايو/أيار الماضيين مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، بفضل الطلب القوي على السيارات الرياضية الهجينة. شحنت هيونداي وكيا ما مجموعه 145,781 سيارة صديقة للبيئة في الأشهر الخمسة الأولى، بزيادة من 100,691 وحدة، في الفترة نفسها من العام الماضي، وفقًا لبيانات من اتحاد مصنعي السيارات الكوري (KAMA). وقالت الشركتان إن زيادة المبيعات الخارجية للطرز الهجينة القائمة من سيارات هيونداي سانتا فيه الرياضية، وتوسان الرياضية متعددة الاستخدام، وكيا سورينتو الرياضية، دفعت الصادرات لمدة خمسة أشهر.

لقطات

ارتفاع صادرات النفط السعودية

أظهرت أرقام المبادرة المشتركة للبيانات النفطية (جودي)، أمس الاثنين، ارتفاع صادرات السعودية من النفط الخام بنسبة 4,5 في المائة على أساس شهري، في مايو/ أيار الماضي. وبلغت صادرات المملكة 5,649 ملايين برميل يومياً في مايو، مقابل 5,408 ملايين برميل يومياً في إبريل/ نيسان السابق له. وصادرات السعودية في مايو هي الأعلى منذ يناير/ كانون الثاني الماضي، البالغة وقتها 6,582 ملايين برميل يومياً. وارتفع إنتاج السعودية في مايو بنسبة 5 في المائة على أساس شهري، إلى 8,544 ملايين برميل يومياً، من 8,134 ملايين برميل يومياً في إبريل السابق له. والسعودية أكبر مصدر للنفط الخام في العالم، على الرغم من أنها تأتي ثالثة في حجم الإنتاج بعد كلّ من روسيا والولايات المتحدة.

ليبيا: دعوة للإسراع باعتماد ميزانية 2021

دعا المجلس الرئاسي الليبي إلى الإسراع باعتماد مشروع الميزانية العامة للبلاد لعام 2021، في ظلّ أزمة بين حكومة الوحدة الوطنية ومجلس النواب. وقال المجلس الرئاسي، في بيان، اول من أمس، إنّه من الضروري الاسراع في اتخاذ الإجراءات الكفيلة باعتماد الميزانية للوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها أمام المواطنين لسدّ احتياجاتهم، خصوصاً الأساسية منها وفقاً لما ورد بمخرجات ملتقى الحوار السياسي الليبي، في 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020. وأضاف انّه يتابع بقلق شديد جولات النقاش بين اللجنة المالية بمجلس النواب واللجنة المالية لحكومة الوحدة الوطنية بشأن بعض التعديلات الفنية على مشروع الميزانية المقترحة للعام المالي 2021، وذلك للوصول إلى توافق يؤدي لاعتمادها.

مخاطر تهدّد الزراعات الصيفية في الأردن

يشهد الأردن كغيره من دول العالم تغيراً ملحوظاً في مناخه، من خلال ارتفاعات غير مسبوقة في درجات الحرارة صيفاً، وتأخر موسم الشتاء مع تراجع نسبة الهطول المطري، ما أدى إلى انخفاض كبير في مخزون المياه الجوفية ونسب الأسطح المائية، ومن ثم اختلال واضح في الدورات الزراعية، وتغير في مواقيتها السنوية.

وبحسب الأرقام الأخيرة، سجل الموسم المطري الأخير في الأردن تراجعاً عن سابقه بما نسبته 60 في المائة، ما أدى إلى تراجع المخزون المائي في البلاد، ودفع المملكة إلى توقيع اتفاقية مع إسرائيل لتزويدها بـ50 مليون متر مكعب من المياه، كما سجلت درجات الحرارة ارتفاعاً غير مسبوق خلال السنوات الماضية، لامس أحياناً الـ50 درجة مئوية.

مصر تؤجل زيادة سعر البنزين تجنباً لغضب الشارع

القاهرة ـ **العربي الجديد**

دفعت مخاوف من غضب الشارع، الحكومة المصرية إلى تأجيل رفع أسعار البنزين الذي كان مقرراً تطبيقه الشهر الجاري. وأرجأت لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية، المعنية بمراجعة وتحديد أسعار بيع بعض أنواع الوقود في مصر بشكل ربع سنوي، تطبيق الزيادة الجديدة على أسعار بيع البنزين حتى انتهاء إجازة عيد الأضحى المبارك، والمقررة بقيمة 25 قرشاً لليتر في الأشهر الثلاثة المقبلة، على خلفية تجاوز سعر خام «برنت» عتبة 72 دولاراً للبرميل (الدولار = نحو 15,7 جنيهاً). وتأخرت اللجنة في إعلان أسعار البنزين لتجنب الغضب في الشارع بالتزامن مع إجازة عيد الأضحى، على غرار ما حدث في إبريل/نيسان الماضي، حين أعلنت الزيادة الجديدة في الأسعار عقب انتهاء شهر رمضان؛ وسط ترجيحات بزيادة جديدة في سعر الليتر، ليرتفع سعر بنزين (80 أوكتان) من 6,50 إلى 6,75 جنيهات لليتر، وبنزين (92 أوكتان) من 7,75 إلى 8 جنيهات لليتر، وبنزين (95 أوكتان) من 8,75 إلى 9 جنيهات لليتر.

وتقضي المعادلة السعرية لأسعار البنزين في مصر بتعديل الأسعار بما لا يتجاوز نسبة 10% (صعوداً وهبوطاً)، استناداً إلى ثلاثة عوامل رئيسية، هي السعر العالمي لبرميل النفط، وسعر صرف الجنيه أمام الدولار، ومقدار التغير في عناصر الكلفة. ويأتي ذلك في وقت توقعت مصر أن يبلغ متوسط سعر البرميل من خام «برنت» 60 دولاراً في موازنة العام المالي 2021-2022.

وتفرض وزارة المالية المصرية رسماً ثابتاً بقيمة 30 قرشاً على كلّ ليتر مبيع من البنزين بأنواعه، و25 قرشاً على كلّ ليتر من السولار، وهو بمثابة «ضريبة مقتطعة» تفرضها الحكومة على المنتجات البترولية، بغرض تثبيت سعر البيع محلياً في حال تراجع أسعار الوقود العالمية عوضاً عن خفضه للمواطنين؛ وفي المقابل رفع السعر على المواطنين مع كلّ زيادة في أسعار خام «برنت» عالمياً.

ورفعت مصر أسعار البنزين بكل فئاته بمقدار 25 قرشاً لليتر في 23 إبريل/ نيسان الماضي، مع تثبيت سعر بيع السولار عند 6,75 جنيهات لليتر، وسعر بيع المازوت للقطاع الصناعي عند 3900 جنيه للطنّ، بحجة مراعاة الأوضاع الاستثنائية التي يشهدها العالم نتيجة تداعيات جائحة كورونا، وتأثيرها السلبي على قطاع الصناعة في البلاد.

الفتاة الشجاعة وثور وول ستريت

مصطفى عبد السلام

من الصعب أن تزور مدينة نيويورك، مركز المال والأعمال في العالم، ولا تتجول في حي «وول ستريت» المالي العريق الذي يضم أكبر وأشهر وأقوى بورصة وسوق مال في العالم. فالحي الواقع في المنطقة الماليَّة بمنهاتن هو مقر كبار المضاربين والديلرز، ووجهة ما يُطلق عليهم حيتان المال والثروات وقناصي الصفقات وكبار الأثرياء والملياردريات.

حي لا يعرف سوى لغة المال والبزنس وناطحات السحاب ومقار البنوك والشركات الكبرى، وأرصدة مرتاديه تبدأ بملايين الدولارات وربما المليارات. حي يرفع من يشاء من المستثمرين والمضاربين ويذل أعناق ملياردرات كبار كانوا ملء السمع والبصر، ثم أفلسوا بين ليلة وضحاها ليضحوا من المشردين بعد أن كانوا من أصحاب الياقات البيضاء.

حي خلق شعبية جارفة للرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب حينما قفزت أسعار الأسهم في السنوات الثلاث الأولى من فترة حكمه التي شهدت نجاحات اقتصادية ملحوظة وخلقت فرص عمل وضخ استثمارات ضخمة وازدادت أرباح الشركات ومعها أسعار أسهمها وأرصدة حائزيها في البنوك، لكن في السنة الأخيرة كشر الحي المالي عن أنيابه لترامب.

وأنت تتجول في شوارع حي وول ستريت لا ترى سوى أبراج شاهقة بناها أصحابها ربما لإظهار مدى الثراء الفاحش، أبراج لا تعرف بداخلها سوى الأرقام والمكاسب والخسائر.

وفي محيط «حي وول ستريت المالي» يلفت نظرك وجود تمثالين يقفان في وسط الشارع، الأول لفتاة يطلق عليها «الفتاة الشجاعة» في مقابل ثور وول ستريت البرونزي الضخم الذي يقع خلف البورصة، الفتاة تقف أمام مقر مبنى البورصة مباشرة، شامخة قوية تظهر ملامحها التحدي وتضع قبضتيها على خصرها ويلتف حولها السياح لالتقاط الصور، فتاة تنظر باستعلاء وتحد للثور الهائج الذي يرمز لهؤلاء المضاربين الذين يتحكمون في أكبر بورصات العالم، وربما لإظهار القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، لكن الحقيقة هو يرمز لكل ما يمثله وول ستريت من رأسمالية متوحشة وثراء فاحش على حساب ملايين المواطنين.

وول ستريت حي يعبر عن طبقة أصحاب المصالح الماليَّة ليس فقط في نيويورك أو الولايات المتحدة بل في كل دول العالم، طبقة تحمل قلوباً حديدية لا تعرف الرحمة ولم تجرب الجوع والتشرد من قبل، وول ستريت هو رمز الرأسمالية المتوحشة حول العالم التي تدهس فقراء العالم كل يوم ولا تعرف سوى قنص الصفقات، وربما تقف الفتاة الشجاعة لتذكر بوحشية ممارسات المترددين على مقر بورصة نيويورك الذين يرفعون شعار «أنا وثروتي ومن بعدي الطوفان».

متفرقات اقتصادية

ارتفاع أسعار الأضاحي في فلسطين

رام الله ـ **سامر خويرة**

يعوّل تاجر المواشي عبد الله حمدان، من إحدى البلدات الشرقية لمحافظة نابلس، شمالي الضفة الغربية، على عيد الأضحى، خصوصاً في يومه الأول ليعوض التراجع الكبير في شراء الأضاحي منه، إذ لم يبع حتى اليوم ربع الكمية التي كان يبيعها في الأعوام الماضية، بسبب ارتفاع الأسعار من جهة، وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين من جهة أخرى. ويأتي ذلك في وقت لجأ فيه كثيرون إلى الاشتراك بنظام الحصص «سُبع العجل» أو بحملات الأضاحي العالمية، إذ يكون سعر الأضحية مقبولاً مقارنة بسعرها داخل فلسطين.

ويعزو حمدان، في حديثه لـ«العربي الجديد»، تراجع الإقبال إلى ارتفاع سعر الأضحية هذا العام مقارنة بالعام الماضي، بنحو دولارين للكيلوغرام الواحد، إذ يراوح سعر كيلوغرام الخروف الحي بين 36 شيكلاً و40، أي ما يعادل 8 دنانير أردنية أو 11,7 دولاراً، إذ إنّ سعر الخروف بوزن 65 كيلوغراماً، يصل بالمتوسط إلى 2500 شيكل (بحدود 760 دولاراً)، بعد انخفاض سعر صرف الدولار إلى 3,25 شيكلات.

لكن درجت العادة منذ عقود طويلة أن تباع الأضحية بالدينار الأردني، ونظراً لانخفاضه أيضاً، اضطر مربو الثروة الحيوانية إلى الانتقال للشيكل (الدينار = 4,8 شيكلات).

هذه الأسباب ليست وحدها العائق أمام الإقبال على الأضاحي، فالمزارعون يواجهون تحديات تتمثل بارتفاع أسعار الأعلاف، فقد ارتفع سعر الكيس الواحد من العلف من 75 شيكلاً إلى 100، بالإضافة لعدم دفع وزارة المالية ما يعرف بـ«الاسترداد الضريبي» للمزارعين، من قيمة الضريبة التي تجبيها السلطة الفلسطينية منهم. يقول حمدان: «هذه المهنة أضحت تشكل عبئاً اقتصادياً على مربّي الثروة الحيوانية. إذا لم نبع في موسم العيد فستشهد الأسعار بعده انتكاسة كبيرة، ما يعني إلحاق خسائر فادحة بنا، ولا أحد من المسؤولين يهتم بنا». الحكومة الفلسطينية فرضت ضرائب على الأعلاف بقيمة 380 شيكلاً (نحو 116 دولاراً) للطنّ الواحد، كما حرمت التجار من أيّ تسهيلات مادية لتحفيز تجارة المواشي، ما يؤدي إلى عجز كبير في الربح»، على حدّ قول حمدان.

أما عازم الشامي، الذي يعمل في تجارة المواشي منذ نحو ثلاثين عاماً، ويملك مزرعتي أغنام وعجول، فيؤكد أنّ ارتفاع أسعار المواشي كان بشكل عام على مستوى العالم، ولا يقتصر على فلسطين، أسوة بكثير من القطاعات التي تضررت جراء الإغلاقات وتقليص حركة التجارة البحرية بسبب كورونا والشروط المشددة التي فرضتها حكومة الاحتلال على عمليات الاستيراد والتصدير، خصوصاً للمواد الغذائية والحيوانات اللاحمة مثل الأغنام والعجول بأنواعها. ويشير الشامي إلى أنّ هناك إقبالاً ملحوظاً على شراء حصص الأضاحي من العجول، بسبب الارتفاع الباهظ في أسعار الأغنام. ويقول الشامي: «يشترك 7 أشخاص في شراء عجل يصل وزنه إلى ما بين 400 كيلوغرام و450، إذ يتكلف الشخص الواحد مبلغاً لا يزيد عن 1200 شيكل، أي نصف المبلغ اللازم لشراء خروف».

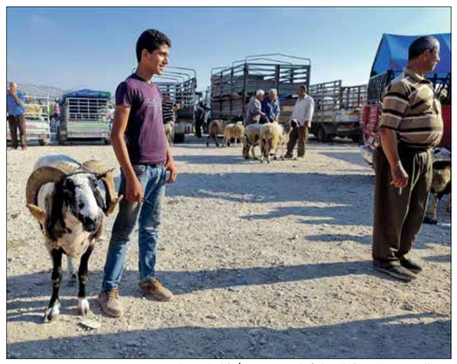

سعر الخروف بوزن 65 كيلوغراما يبلغ نحو 2500 شيكل (العربي الجديد)

مخاوف من تخفيض تصنيف الكويت الائتماني

خفّضت وكالة «ستاندرد آند بورز» التصنيف الائتماني السيادي للكويت، ما آثار مخاوف في الأوساط الاقتصادية

الكويت ـ **خالد الخالدي**

أثار قرار وكالة «ستاندرد آند بورز» تخفيض التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت إلى المرتبة (A+)، مع نظرة مستقبلية سلبية، من المرتبة (AA-)، مخاوف في الأوساط الاقتصادية من تداعيات التصنيف. وقد جاء القرار بعد ت خفيض أجرته الوكالة في مارس/آذار 2020 من المرتبة (AA) إلى المرتبة (AA-)، مع نظرة مستقبلية مستقرة، ليثير عاصفة من الانتقادات داخل الكويت وُجهت إلى الحكومة والبرلمان، في ظل الخلاف السياسي الكبير بينهما، والذي أثر على القرارات الاقتصادية. وأشارت الوكالة إلى أن تخفيض التصنيف الائتماني لدولة الكويت «يعكس الافتقار المستمر إلى استراتيجية تمويل شاملة، على الرغم من العجز الكبير المستمر للحكومة. وبسبب المعارضة البرلمانية، لم تتمكن الحكومة حتى الآن من تمرير قانون يمنحها سلطة إصدار الدين، أو الوصول الفوري إلى مخزونها الكبير من الأصول المتراكمة، كما أن وتيرة الإصلاحات الهيكلية في الدولة لا تزال بطيئة».

أشارت الوكالة إلى أن تصنيفها الائتماني لدولة الكويت لا يزال مدعوماً «بارتفاع احتياطيات الدولة المالية والخارجية المتراكمة، مما يخفف من الطبيعة غير المتنوعة للاقتصاد». وافترضت الوكالة أن الحكومة «ستكون قادرة على التغلب على المعارضة البرلمانية»، ربما من خلال إصدار مرسوم اميري يسمح باستخدام صندوق احتياطي الأجيال القادمة إذا لم تكن الخيارات الأخرى متاحة. وقال مصدر مسؤول لـ«العربي الجديد» إن الحكومة الكويتية قد تضطر إلى إصدار مراسيم ضرورة في فترة عطلة مجلس الأمة الحالية، لكن التمن السياسي سيكون كبيراً وأكثر سوءاً من الثمن الاقتصادي الذي تدفعه الكويت حالياً. وأضاف المصدر، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، لـ«العربي الجديد»: «صانع القرار في الكويت يرى القضية الاقتصادية ثانوية رغم تحذيرات الخبراء، لأن التحديات السياسية بين الحكومة والبرلمان أكبر بكثير، وهو ما يقلق الجميع». وتعاني الكويت من خلافات حادة بين الحكومة والبرلمان، أدت إلى تعطل عمليات «الإصلاح» الاقتصادي التي تحاول الحكومة تمريرها، وأبرزها فرض ضريبة القيمة المضافة، وإقرار قانون للدين العام. وقال رئيس مركز الشال للدراسات الاقتصادية، جاسم السعدون: إذا استمر الحال على ما هو عليه، فبا عتقادي أن مؤسستي التصنيف (موديز - فيتش) ستخرجان بالنتيجة نفسها، بمعنى أنه ستكون هناك سلسلة من التصنيفات الائتمانية السلبية، ما دمنا مصرّين على أن نحتفظ بإدارة تكاد تكون مشلولة، إذن فهذا سيستمر». وأوضح السعدون أن المشكلة تتمثل في عدم وجود رؤية واحدة في مواقف الأطراف المختلفة، مشيراً إلى أن «وزير المالية يصرّح باتجاه احتمال فرض الضرائب غير المباشرة الانتقائية على السلع الفخمة وضريبة القيمة المضافة، ثم يقوم وزير آخر في نفس الوقت بإدراج السلمون والروبيان في البطاقة التموينية، وكأنهما في حكومتين مختلفتين، وهذا يعني أنه لا توجد إدارة واضحة للملفات المهمة». في المقابل، قال الخبير الاقتصادي محمد البغلي، لـ«العربي الجديد»، إن «الكويت تمتلك ثالث أكبر صندوق ائتماني في العالم ومع ذلك يتم خفض تصنيفها».

خلافات بين الحكومة والبرلمان حول سبل الحد من الأزمة المالية

تحقيق

التضخم في السودان... الأعلى عالمياً

يواصل الغلاء في السودان الصعود بصورة جنونية وبمعدلات هي الأعلى عالمياً، إذ كشفت إحصائية حكومية حديثة أن معدل التضخم قفز خلال الشهر الماضي إلى 412,75 بالمائة، الأمر الذي فاقم معيشة المواطنين، وسط تحذيرات من تآكل المدخرات وتقويض موارد الاقتصاد. وعلى الرغم من أن الحكومة استفادت من المساندة الدولية وحصلت على إعفاءات لنسبة كبيرة من الديون الخارجية، إلا أن ذلك لم ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين الذين يعانون من ارتفاع الأسعار ونقص الخدمات

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

الإجراءات الحكومية تزيد من تدهور معيشة السودانيين (الأناضول)

يبدّد التضخم مدخرات السودانيين ويقوّض موارد الاقتصاد الوطني، وسط رعب في الأسواق والشارع من التداعيات والمخاطر المترتبة على الارتفاع القياسي للتضخم، بعد أن قفزت أسعار السلع بنسبة أكثر من 400% في الفترة الأخيرة، الأمر الذي يفاقم معيشة السودانيين ويجعلها الأسوأ على مدار التاريخ، حسب مراقبين. ويواصل الغلاء في السودان الصعود، على الرغم من أن الحكومة استفادت من إعفاءات لنسبة كبيرة من ديونها الخارجية. وأكدت بيانات حكومية، أول من أمس، أن معدل التضخم ارتفع إلى 412,75 بالمائة خلال شهر يونيو/حزيران الماضي، بزيادة 33,96 نقطة عن شهر مايو/أيار الماضي، وهي أعلى نسبة للتضخم في العالم. وذكر الجهاز المركزي للإحصاء (حكومي)، في بيان له، أن معدل التغير السنوي سجل زيادة في مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة أوصلته إلى أكثر من 249 بالمائة في شهر يونيو/حزيران الماضي. كما سجل المعدل الأساسي، بدون مجموعة الأغذية والمشروبات، أكثر من 643 بالمائة، في حين سجل معدل التضخم للسلع المستوردة في سلة المستهلك أكثر من 230 بالمائة.

الشارع يغلي

وبسبب قفزات معدل التضخم ثارت موجة غضب في الشارع السوداني بسبب الغلاء المتواصل وغير المسبوق، إذ يقول موظف قطاع خاص، محمد الطيب، لـ«العربي الجديد»، إنه خلال الشهور الماضية رأينا زيادة في السلع لم نعهدها من قبل.

ويشير إلى أن الذهاب إلى محال البقالة لشراء الاحتياجات التموينية، أصبح أمرا كارثيا، مضيفاً: «في اليوم أتجرع سم ارتفاع الأسعار مرتين». ويقول إن «زيادة الأسعار أصبحت تحدث يوميا، وفي حالات مرتين في اليوم». ويتابع الطيب أنه يضطر إلى العمل في موقع عمل آخر مساء ليكسب مدخرات تعينه على شراء احتياجاته الأساسية. مبينا أنه يضطر إلى زيادة ساعات العمل أو العمل عن بعد لكسب نقود إضافية، ويضيف: «لكن كل ما أجمعه ينتهي عند بوابة البقالة». ما يكسبه موظف القطاع الخاص في عدة أشهر يبدده وحش التضخم والزيادة المتواصلة في أسعار السلع، حسب الطيب.

وفي نفس السياق، يؤكد صاحب بقالة جنوبي الخرطوم، حسن إسحاق، أن معدلات ارتفاع أسعار السلع أصبحت كبيرة، مشيراً إلى أن الزيادات أصبحت متوالية بصورة يصعب اللحاق بها. ويقول إن معدل تغير الأسعار أصبح مربكا لهم طباعة، وإنهم مضطرون إلى رفع الأسعار بسبب زيادة التكلفة والنقل ورفع تجّار الجملة للأسعار.

سنوات من التضخم

يعيش السودانيون تحت وطأة التضخم منذ سنوات؛ إذ ارتفع أكثر بعد عام 2011، بسبب تمويل عجز الموازنة عبر طباعة نقود جديدة، وتقليص الدعم وتعويم الجنيه، إلى أن وصل في يونيو/حزيران الماضي، إلى معدل 412,75 بالمائة خلال شهر، بزيادة قدرها 33,96 نقطة عن شهر مايو/أيار الماضي، حيث يعد هذا المعدل هو الأعلى في العالم، وهو ما يضع المواطن السوداني أمام ضغوط معيشية صعبة وموجات غلاء غير مسبوقة. وكشفت الأرقام الرسمية أن معدلات التضخم مرت بمنحنيات تصاعدية خلال الفترة الأخيرة، إذ أظهرت نشرة يناير/كانون الثاني الإحصائية 2020 أن التضخم في السودان قفز إلى 52,37 بالمائة في يناير/كانون الثاني، من معدله 32,15 بالمائة في ديسمبر/كانون الأول 2019. هذا الارتفاع حدث وسط زيادات في أسعار المواد الغذائية والتي أثارت اضطرابات، وسط نقص في العملات الصعبة التي يعوّل عليها الاقتصاد السوداني في تسديد قيمة المستوردات. واعتبرت نسبة التضخم لشهر يناير 2020 أعلى معدل للتضخم في عدة سنوات، ما يعني أن التالي سيكون حريق الاقتصاد مدفوعا بأوكسجين التضخم، بحسب تعبير بعض المراقبين. ثم قفزت نسبة التضخم في فبراير/شباط 2020 بصورة أكبر بلغت 71,36%، ويعود ذلك لارتفاع أسعار مجموعة الأغذية، خاصة الخبز والحبوب واللحوم والزيوت والبقوليات، حسب الجهاز المركزي للإحصاء. ما شاهده ملايين السودانيين في يناير وفبراير 2020 كان مجرد مشاهد أولية، ففي شهر مارس/آذار 2020 ارتفع معدل التضخم بأكثر من 10,28 في المائة، ليصل إلى 81,64%. وفي إبريل/نيسان من نفس العام، سجل معدل التغير السنوي للتضخم 98,81 في المائة. ثم تسارعت وتيرة التضخم بصورة جنونية خلال العام الجاري، لتقفز إلى أكثر من 400% الشهر الماضي.

آثار اقتصادية خطيرة

يقول المختص في الشؤون الاقتصادية، عمر محجوب، إن الذي يحدث في السودان هو «تضخم مفرط»، حيث إن الزيادة في الأسعار تجاوزت كل النسب وأصبح الجنيه بلا قيمة. ويرى محجوب، وهو خبير في الاقتصادات الناشئة، أن هذا التضخم سيكون له انعكاس على الاقتصاد السوداني، مشيراً إلى مظاهر ذلك التأثير عبر زيادة البطالة، بسبب عجز الاقتصاد عن إيجاد فرص عمل جديدة، بينما ستنخفض الإيرادات الضريبية التي تحصّلها الحكومة، وهذا سوف يؤثر بشدة على الصرف، خاصة باب المصروفات الجارية التي لا تحتمل التأجيل. ويرى محجوب أن الخطر الداهم سيكون في انخفاض الطلب بسبب عدم القدرة على مجاراة الأسعار في السوق، وسيؤدي ذلك إلى تدهور مستويات المعيشة بسبب تدهور قيمة العملة. ويخلص محجوب إلى أن «التضخم سوف يؤثر بشدة على مدخرات الناس، فيما يعرف بإعادة تخصيص الثروة». ومن جانبه، يرى الخبير الاقتصادي عادل عبد العزيز، أنه حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في السودان، فإن نسبة التضخم عالية جدا، ويطلق عليه لفظ التضخم الجامح أو الزاحف، لأنه يزحف ليؤثر سلبا على كل المؤشرات الاقتصادية الأخرى. ويرى أن نسبة التضخم المثالية هي ما بين 1 و3%، ويمكن القبول بنسبة تضخم حتى 9% للاقتصادات الناشئة. أما إذا تجاوزت النسبة الخانة المئوية الواحدة إلى الخانتين، أي أصبحت 10% فأكثر، فإن جرس الإنذار يدق في هذه الحالة ولا بد من معالجات اقتصادية، فما بالك إذا تجاوز التضخم إلى ثلاث خانات، أي أصبح أكثر من 100%، حسب عبد العزيز؟ ويعتقد الخبير الاقتصادي أن التضخم سيؤدي إلى تآكل المدخرات ورؤوس الأموال، مشيراً إلى أن تبعات ذلك ستكون لجوء الناس إلى «مخازن القيمة»، أي السلع التي لا تتأثر بالتضخم، مثل الأراضي والعقارات والذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل. ويوضح أن ذلك سيؤدي إلى حلقة مفرغة من زيادة التضخم، ومن ثم تدني قيمة العملة السودانية وزيادة تكلفة استيراد السلع ومدخلات الإنتاج.

ولكنه يقول «إن إيقاف كسر دائرة التضخم يتطلب تدخلا قويا من الدولة، بتثبيت قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية الأخرى، وتثبيت أسعار بعض السلع الأساسية. ولا يمكن للدولة أن تفعل هذا إلا إذا كان لها فائض أو احتياطي من العملات الأجنبية تتحكم به في السعر التبادلي للعملة، أو تتحكم به في تكلفة استيراد السلع الأساسية». وخلال الأشهر الماضية، أجرت الحكومة الانتقالية إصلاحات اقتصادية، شملت تحرير أسعار المشتقات البترولية، وتحرير سعر العملة المحلية، وإلغاء السياسات الجمركية، ورفع الدعم تدريجياً عن بعض السلع والخدمات، وإعفاء عدد من السلع الضرورية من الجمارك كلياً. وجاءت تلك الإصلاحات استجابة لوصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وحسب مراقبين، فإن ضغوط صندوق النقد الدولي وما ترتب عليها من قرارات حكومية في السودان، ساهمت في ارتفاع التضخم إلى مستويات قياسية.

لم ينعكس إلغاء جزء من ديون السودان إيجابا على معيشة المواطن

ارتفاع كبير في أسعار مختلف السلع (الشرف الشاذلي/فرانس برس)

وصفة لمواجهة التضخم

ويضع خبير اقتصادي أول بوزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، السوداني أبو بكر التجاني الحاج، «وصفة اقتصادية» بمزيج بين السياسة المالية التي تضعها وزارة المالية والسياسة النقدية التي يضعها بنك السودان المركزي، وتتلخص الوصفة في «خفض الإنفاق الحكومي وحصره في مجالات إنتاج السلع والخدمات وإزالة الترهل الوظيفي في أجهزة الدولة المختلفة وزيادة رسوم الجمارك والضرائب على السلع الكمالية».

واقترح الحاج رفع نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية لدى البنك المركزي، لإضعاف قدرتها على الإقراض، وحصره في مجالات الإنتاج السلعي والخدمي، وقيام النظام المصرفي ببيع أوراق مالية للجمهور، لسحب أكبر قدر ممكن من السيولة النقدية في الاقتصاد وبمعدلات فائدة مجزية. ويرى المحلل الاقتصادي هيثم محمد فتحي، أن الاقتصاد السوداني يواجه في الوقت الراهن مضاعفات عديدة تتمثل في الارتفاع الجنوني لأسعار السلع الأساسية وشح العملات الأجنبية مع ندرة في الوقود والخبز، مما أثر سلباً على شرائح مجتمعية واسعة.

ويؤكد أن التضخم في السودان هو نتاج للطلب الفائض في القطاع العام الناتج عن ضخ السيولة التي تظهر في السحب على المكشوف بدون أي غطاء مالي. ويشير إلى أن تطبيق زيادة الأجور من دون دراسة وضع الأسواق والسلع له آثار سلبية خطيرة.

شطب الديون

منذ نهاية العام الماضي إلى بداية العام الحالي 2020، ظهر كان الاقتصاد السوداني سينهض من جديد، مدفوعا بتشكيل حكومة جديدة ووعود دولية بدعم السودان، وبالفعل تم شطب 14 مليار دولار من ديون السودان، ولكن الإحصائيات الرسمية كشفت عن تبخر آمال السودانيين في تحسّن معيشتهم. ووافق «نادي باريس» للدائنين على إلغاء 14 مليار دولار مستحقة على السودان، وإعادة هيكلة ما يتبقى من 23 مليار دولار، حسبما أكد رئيس النادي إيمانويل مولان، يوم الجمعة الماضي، علما أن هذه المنظمة تضم 20 دولة، بينها الولايات المتحدة وفرنسا، التي لديها ديون مستحقة مع دول أخرى تواجه صعوبات مالية. وبعد التوصل إلى اتفاق، الخميس الماضي، حض مولان، في تصريحات، الدائنين الآخرين من القطاعين العام والخاص للسودان على تخفيف أعباء البلاد من الديون بالطريقة عينها.

وبذلك، أعلن الدائنون شطب قسم كبير من ديون الدولة الأفريقية، في إطار التخفيض الكبير لديونها الخارجية التي بدأت منذ عدة أشهر للسماح بعودتها إلى الساحة الدولية، بحسب «فرانس برس». ويندرج الإعلان ضمن عملية أوسع برعاية «صندوق النقد الدولي» تنص على تخفيف ديون السودان بأكثر من 50 مليار دولار في السنوات المقبلة، بما يقارب 90% من ديون البلاد المتراكمة أساسا خلال ولاية الرئيس السابق عمر البشير، الذي أطاحته احتجاجات أعقبها انقلاب عسكري في عام 2019.

970% في ولاية القضارف

تشهد معدلات التضخم ارتفاعا صاروخيا يصل لأكثر من الضعف في بعض ولايات السودان. وكشف الجهاز المركزي للإحصاء الحكومي عن ارتفاع معدل التضخم في ولاية القضارف (شرق) الى 970% في شهر مايو/ايار وهو اعلى مستوى في انحاء البلاد. وكان متوسط معدل التضخم السنوي ارتفع الى 379% في مايو، مقارنة مع 363% في الشهر السابق. ويُطبق السودان برنامج اصلاح يراقبه صندوق النقد الدولي، الذي قال ان الاسعار ستواصل الارتفاع اثناء تنفيذه. وخفض السودان قيمة عملته بشكل حاد في فبراير/ شباط الماضي سعيا للتغلب على ازمة اقتصادية خانقة. وارتفع سعر الدولار في السوق السوداء، امس، الى 450 جنيها مقابل 445 جنيها، اول من امس.

مؤشرات الأسواق

بورصة الصين تجتذب مستثمرين جدداً

أظهرت البيانات الصادرة عن شركة إيداع ومقاصة الأوراق المالية الصينية المحدودة أنّ سوق الأوراق المالية الصينية اجتذبت 1,55 مليون مستثمر جديد في يونيو/ حزيران. وارتفع الرقم بنسبة 0,4 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حسبما ذكرت البيانات. وأظهرت البيانات أنّه حتى نهاية يونيو وصل عدد المستثمرين في سوق الأوراق المالية الصينية إلى 189 مليوناً. وأغلقت الأسهم الصينية على انخفاض يوم الجمعة، إذ انخفض مؤشر شانغهاي المركب بنسبة 0,71 في المائة، إلى 3539,3 نقطة. وأغلق مؤشر شنتشن المركب منخفضاً 1,3 بالمئة، إلى 14972,21 نقطة.

انتعاش معاملات الكوريين بالأسهم الخارجية

أظهرت بيانات، أمس، أن تعاملات الكوريين الجنوبيين في الأسهم الأجنبية وصلت إلى مستوى مرتفع جديد في النصف الأول من العام، بفعل طفرة الاستثمار في الخارج. وبلغت قيمة تداول المستثمرين المحليين للأسهم الخارجية 207,74 مليارات دولار أميركي في الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى يونيو/ حزيران، بزيادة قدرها 63% عن الأشهر الستة السابقة، وفقاً للبيانات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الكورية (KSD). ويمثل هذا أيضاً أكبر مبلغ نصف سنوي منذ بدء تتبع البيانات في عام 2011، ويتخطى 198,32 مليار دولار لكامل عام 2020. يعكس الرقم مشتريات ومبيعات الأسهم التي تمت من خلال مؤسسة الإيداع في الخارج. وكانت قيمة الأسهم الأميركية المتداولة من قبل المستثمرين الكوريين الجنوبيين هي الأعلى عند 193,97 مليار دولار، بزيادة 67,5%، عن النصف السابق من العام، بما يمثل 93,4% من الإجمالي.

ارتفاع صادرات مصر غير النفطية

نما إجمالي قيمة الصادرات المصرية «غير النفطية» بنسبة 23 في المائة على أساس سنوي، خلال النصف الأول من 2021، وسط تعافي القطاعات الإنتاجية في البلاد من تبعات فيروس كورونا. وأظهرت تقرير مؤشرات أداء التجارة الخارجية الصادر عن وزارة التجارة والصناعة المصرية، أمس الإثنين، أنّ الصادرات غير النفطية سجلت 15,37 مليار دولار، بنهاية يونيو/ حزيران الماضي، صعوداً من 12,54 مليار دولار في النصف الأول من 2020.

قوجه إيلي التركية تصدر 198 ألف مركبة

صدّرت ولاية قوجه إيلي التركية (شمال غرب)، 198 ألفاً و975 مركبة، خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي. وبحسب معطيات جمعية صانعي السيارات الأتراك، أمس الإثنين، فإنّ الولاية أنتجت 251 ألفاً و598 مركبة، صدرت منها 198 ألفاً و975 مركبة، في النصف الأول من عام 2021. وأوضحت المعطيات أنّ صادرات الولاية شكلت 43 في المائة من إجمالي صادرات المركبات التركية خلال الفترة نفسها.

تقرير

لطالما شهدت المصارف حول العالم هجرة لموظفيها، وخصوصاً الكبار منهم، لأسباب مختلفة، والدور هذه المرة على العملاق السويسري «كريدي سويس» الذي يشكو مسؤولون سابقون وحاليون فيه من بيئة عمل وصفوها بـ«السامّة»

هجرة عقول المصارف

ترهيب و تنمّر في «كريدي سويس»

زوريخ ـ **العربي الجديد**

رصد مراقبون في الآونة الأخيرة أن مجموعة الاستثمار المصرفي العالمية الانتشار السويسرية الأصل والمقر، «كريدي سويس غروب إيه. جي» CREDIT SUISSE GROUP AG، تخسر من كبار موظفيها في فرع الشرق الأوسط بسبب «بيئة العمل السامّة»، على حد وصف بعض المتضررين. فمنذ بداية عام 2019، تشير المعلومات إلى أن ما لا يقل عن 5 من كبار المصرفيين وأكثر من 20 مدير علاقات مبتدئ قد تركوا العمل لدى المجموعة في الشرق الأوسط وأفريقيا، علما أن بينهم من كان يُشرف على نحو 6 مليارات دولار من أصول العملاء. لكن ما المقصود بـ«سمّية» بيئة العمل هنا؟ يُستخلص من زُبدة تحقيق أجرته «بلومبيرغ» في هذا الملف، أن «الغاية تبرّر الوسيلة»، فما دام أسلوب المسؤول الأعلى يحصد عشرات مليارات الدولارات من الأرباح للشركة، لا بأس إن كان هذا الأسلوب سيئاً معكّراً لمزاج مرؤوسيه حتى لو تقدموا باستقالاتهم، فالنتيجة النهائية إيجابية للمستثمرين!

كان لافتاً في اجتماع دائرة المبيعات في مايو/أيار الماضي، توجّه الرئيس التنفيذي الأعلى للمجموعة في الشرق الأوسط، برونو ضاهر، بكلام غير معتاد حيث اعتذر من الحاضرين، معرباً عن أسفه لأنه قال سابقاً إنه سيوجّه مسدساً إلى رؤوس مصرفيه ما لم يحسّنوا الأداء، مبرراً ذلك بأن تعبيره كان مجازياً على سبيل الاستعارة. إعرابه عن الندم بدا مُدهشاً لأنه جاء متناقضاً تماما مع نهجه المعتاد. فوراء كواليس الشركة التي تسعى إلى تحقيق ثروات في المنطقة، اشتهر ضاهر بالاستعراض الناري والأسلوب الهجومي المباشر المليء بالشتائم. وبحسب أشخاص عملوا معه، ألقى ضاهر ذات مرة علما سويسريا في سلة المهملات وتوجّه بتهديدات أدت إلى شكاوى من موظفيه.

بيد أن أسلوب ضاهر الإداري، رغم ذلك، ساهم في بناء أعمال تجارية بقيمة 75 مليار فرنك سويسري تعادل 82 مليار دولار أميركي، وجعل المجموعة المصرفية قوة إقليمية في الشرق الأوسط على مدى 15 عاماً، كما جذب إليه زمرة مخلصة من المساعدين الذين تبعوه من «ميريل لينش»، وتمكّن من ترسيخ علاقات عميقة مع أهم أفراد العائلات المالكة والمديرين التنفيذيين في دول الخليج، إلا أن بعض الموظفين شاطأ بادائه ذرعا، والأرض بدأت تتحرك من تحت إمبراطوريته، فمكان العمل الذي يُحرّكه هرمون «التستوستيرون» والذي ميّز صناعة التمويل الحديثة أصبح موضع مساءلة على نحو متزايد، في الوقت الذي يكافح فيه المسؤولون التنفيذيّون في «كريدي سويس» من أجل الاحتفاظ بأفضل المواهب والنجاح في التعافي من سلسلة أخطاء، بما في ذلك انهيار شركة «غرينسيل كابيتال» GREENSILL CAPITAL، وهي شريك سابق في استراتيجية لإدارة أصول تُقدّر بنحو 10 مليارات دولار كان ضاهر وفريقه قد دعما بقوة. الأداء الإداري هذا كان سببا في استقالة 5 مصرفيين كبار وأكثر من 20 مدير علاقات عامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال أقل من 3 سنوات. وعلى نطاق أوسع، تعهّد رئيس مجلس الإدارة، أنطونيو هورتا أوسوريو، بإجراء مراجعة عالمية لاستراتيجية الشركة بعد توليه المنصب في أعقاب انتحين من الكوارث التي حلّت بالمجموعة، إذ أدى انهيار شركة الوساطة المالية «أركيوس كابيتال مانجمنت» ARCHEGOS CAPITAL MANAGEMENT إلى تكبد البنك خسائر بقيمة 5,5 مليارات دولار، وذلك إثر انهيار «غرينسيل» الذي قد يرتب أعباء على العملاء من مليارداتهم الخاصة.

ترهيب وتنمّر... وشكاوى

لاستجلاء الصورة من كثب، استصرحت «بلومبيرغ» 26 شخصا قالت إنهم على دراية بأعمال صنع الثروات في الشرق الأوسط وأفريقيا داخل المجموعة، بمن في ذلك موظفون سابقون وحاليون وعملاء وباحثون عن كفاءات، تحدثوا عمّا سمّوه «بيئة مكتب سامة يحيط بها الترهيب والتنمّر»، وقالوا إن الضغط من أجل إنجاز المهام دفع ببعضهم إلى المخاطرة المفرطة التي ساهمت في ترتيب الخسائر على من العملاء. بعض هؤلاء قال إنهم عانوا من أعراض جسدية، مثل الام الصدر، وأصيبوا بصدمات نفسية حتى لمجرّد تذكر تجربتهم في العمل تحت قيادة ضاهر الذي قدّمت بحقه 3 شكاوى خلال السنوات الخمس الماضية، بدعوى سوء المعاملة، إما منه أو من كبار مساعديه، وفقا لستة أشخاص تحدثوا إلى «بلومبيرغ»، فيما بقي مصير الشكاوى مجهولا. وقال مصرفيون سابقون وحاليون إنهم على استعداد للتحدث عن تجربتهم في ظل إدارة ضاهر الآن، لأن اتفاق حياتهم المهنية لم تعد مرتبطة بشدة بالمجموعة، إذ باتت لديهم خيارات محتملة للعمل في مصارف أخرى تعتزم التوسّع في المنطقة، بما في ذلك «يو بي إس غروب» UBS GROUP AG و«بيرلي باير غروب» JULIUS BAER GROUP LTD و«غولدمان ساكس غروب» GOLDMAN SACHS GROUP INC، مع أنهم طلبوا عدم نشر اسمائهم خوفا من تدابير عقابية بحقهم.

الإدارة تنفي «المزاعم»

ضاهر امتنع عن التعليق عبر محامي الشركة، فيما اصدر «كريدي سويس» نفيا تاما عندما طُلب منه التعليق على الروايات الواردة في تحقيق «بلومبيرغ»، رافضاً بشدة ما اعتبرته «مزاعم لا أساس لها من الصحة أو كاذبة أو مجتزأة تماما من سياقها». وأشار إلى أن البنك رائد في إدارة الثروات في الشرق الأوسط تحت قيادة ضاهر القوية منذ عام 2006، مشيدا بفريقه الذي حصد الفوز في العديد من جوائز القطاع، في حين تمّت مراجعة الأعمال و«أثبتت النتائج فعالية وكفاءة الضوابط وثقافة العمل».

«إما معي او ضدي»

وبحسب بعض المستصرحين، فإن ضاهر غالبا ما يبلغ موظفيه بأنهم إما معه او ضده ويتمنى لهم التوفيق في العثور على وظيفة في مكان آخر، فيما يتذكر بعض الموظفين السابقين التهديدات بتدمير حياتهم المهنية، مثل نشر ردود فعل سلبية في السوق أو بدء تحقيقات مع موظفين مغادرين لمحاولة استرداد المكافآت. ومما يزيد الأمور تعقيدا أن تأشيرات العمل في المنطقة تنتهي غالبا بحوالي شهر أو أكثر من فقدان الوظيفة، ليقول العديد من الموظفين إنهم تعرضوا لضغوط بشأن احتمال الاضطرار إلى نقل عائلاتهم بعد سنوات من الاستقرار والتجذر.

فريق ضاهر «الحماسي»

وتضم الدائرة الداخلية لفريق عمل ضاهر الأساسي سابقا وحاضرا، 5 من كبار المسؤولين هم:

1 - راج سيغال: رئيس دائرة أفريقيا لمدة 15 سنة. هو بمثابة ساعد ضاهر الأيمن، يعرفان بعضهما منذ 26 عاما إذ عملا معا في «ميريل لينش». يقول الموظفون إن سيغال يوازن أسلوب إدارة ضاهر القاسي، فهو يعرف كيفية توجيه صغار الموظفين ويتسم بسلوك مهذب مع جميع الموظفين.

2 - سامينا جفري: رئيسة قسم الاستشارات والمبيعات في الشرق الأوسط وأفريقيا وتركيا: تعمل منذ 14 سنة، وتقود الاستشارات الاستثمارية واستراتيجية المبيعات للعملاء الأثرياء في المنطقة. أشخاص يعرفونها قالوا إنها تتراس اجتماعات المبيعات الأسبوعية، لكنها غالبا ما تمهّد الطريق لضاهر. وقد سبق أن امضت 16 عاما في «ميريل لينش» قبل أن تنضم إلى «كريدي سويس» في عام 2007.

3 - فادي عيد: العضو الإداري المنتدب، مسؤول السوق لدول مجلس التعاون الخليجي ورئيس مجلس الإدارة المدير العام لفرع لبنان. عمل في المجموعة مدة 14 سنة قبل أن يغادرها قبل أشهر، مع أنه من أقرب المقربين إلى ضاهر. وقال أشخاص يعرفونه أن عيد كان متلقلا لبعض توجيهات ضاهر وتلميذا لأسلوب إدارته، وسبق له أن أمضى 16 عاما في «ميريل لينش».

4 - كريستيان زوين: العضو المنتدب، مدير العلاقات في الإمارات. عمل في المجموعة 13 سنة، وهو زميل مقرب آخر من ضاهر منذ أيام «ميريل لينش»، وقد غادر البنك في وقت سابق هذا العام.

5 - بولين كاهيل: العضو المنتدب لإدارة استراتيجية التوظيف لقسم الثروات الدولية. تعمل في المجموعة منذ 14 سنة، وقد انتقلت إليها من «ميريل لينش» في عام 2006. يقول من يعرفها إنها زميلة رئيسية لضاهر، ومسؤوليتها التعامل مع التوظيف والترسيخ.

شكا موظفون من اسلوب ترهيب وتنمّر من برونو ضاهر وكبار مساعديه (Getty)

رهان خاسر و توبيخ المتورّطين

في عام 2014، باع مصرفيو ضاهر في بيروت، رهانات عالية على الفرنك السويسري، قبل ان ينتهي الامر الى خسارة فادحة، عندما تخلى «البنك الوطني السويسري» فجاة عن الحد الاقصى لقيمة الفرنك المرتبطة باليورو. وافاد شخصان بان احد عملاء الشرق الاوسط خسر ما يصل الى 20 مليون دولار، لكن المصرف عوّضه بالكامل، فيما تم توبيخ بعض المصرفيين ونقلهم الى دبي. والآن، قد تؤدي عمليات المغادرة البارزة الى تعقيد مكانة البنك في السوق.

تجاوز «أوبك+» انقسامها يخفض النفط بقوة

فيينا ـ **العربي الجديد**

غداة تجاوز مجموعة «أوبك+» خلافاتها بتقارب السعودية والإمارات، واتفاقها على زيادة إمدادات النفط اعتباراً من أغسطس/آب المقبل، لتهدئة الأسعار التي صعدت هذا الشهر إلى أعلى مستوياتها في أكثر من عامين بفضل تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا، فقد البرميل زخَمه، أمس الاثنين، ليهبط بنحو 6% خلال التعاملات.

وزراء التحالف الذي يضم الدول الأعضاء في «منظمة البلدان المصدرة للبترول» (أوبك) وحلفاء مثل روسيا، كانوا اتفقوا يوم الأحد، على زيادة الإمدادات بدءاً من الشهر المقبل، وتم الاتفاق على حصص إنتاج جديدة اعتباراً من مايو/ أيار 2022.

في السياق، نقلت «رويترز» عن مؤسسة «إيه إن زد ريسيرش» البحثية قولها في تقرير، إنّه «حتى مع زيادة الإنتاج، تظل السوق في شح بعض الشيء، إذ تظهر البيانات التي تتواتر بشكل كبير مؤشرات إيجابية بالنسبة للنفط، فقد سجل طلب البنزين في الولايات المتحدة مستوى قياسياً في الأونة الأخيرة، وهذا من شأنه أن يحدّ من مدة البيع». كما نقلت «بلومبيرغ» عن كبير محللي السلع في «أستراليا أند نيوزيلاند بانكينغ غروب» دانييل هاينز، قوله إنّ «السوق ما زال ضيقاً نسبياً، ومن المتوقع أن يشهد عمليات بيع قصيرة الأجل نسبياً».

خسائر النفط في مستهل الأسبوع ناهزت 6% خلال التعاملات (Getty)

ضغط التضخم على النمو يقلق أسواق المال

لندن ـ **العربي الجديد**

يسود القلق أوساط مستثمري أسواق المال على اختلاف أدواتها، نتيجة الضغوط التضخمية التي تهدّد تعافي النمو العالمي الذي يجد مخاطر مستجدة تفرضها تحوّرات فيروس كورونا الذي أغلق غالبية الدول التي تحاول حذر فتح أجوائها وحدودها للاستفادة من موسم السياحة والاصطياف.

فالأسهم الأوروبية تتجه نحو أكبر عمليات بيع لهذا العام، فيما تراجعت العقود الآجلة لمؤشرات الأسهم الأميركية إذ ألقى انتشار المتحور «دلتا» بظلاله على الانتعاش الاقتصادي العالمي، وارتفعت سندات الخزانة جنبا إلى جنب مع الدولار مع مسارعة المستثمرين بحثاً عن ملاذات آمنة أمناً. وتؤدي عودة كورونا إلى تأجيج مزاج العزوف عن المخاطرة، إذ يفكر المستثمرون في ما إذا كانت قيود الإغلاق الجديدة ستُضعف التعافي وتعكس مسار ارتفاع الأسهم إلى مستويات قياسية. وقد يكون انخفاض عوائد سندات الخزانة إشارة إلى حدوث تصدعات في الانتعاش العالمي، مما يضع العبء مرة أخرى على عاتق السلطات النقدية والمالية لدعم الاقتصادات المتعثرة حتى مع استمرار ارتفاع التضخم.

وكتب فريق خبراء استراتيجيين في «كريدي أغريكول سي أو بي» أنّ بيع الأسهم «يعكس المخاوف المتزايدة بشأن المتحور دلتا، وتشديد إجراءات الاحتواء في العديد من بلدان آسيا».

الأسهم الأوروبية تتجه نحو أكبر عمليات بيع لهذا العام (Getty)

إشارة «نهاية» من الصين بتريليونَي دولار

بكين ـ **العربي الجديد**

تنحو الصين باتجاه إلزام شركاتها التي تعتزم تنفيذ اكتتابات عامة خارج البلاد بالحصول على موافقة مسبقة، في تحرك يرى فيه مراقبون إشارة «النهاية» لاكتتابات في السوق الأميركية بلغت قيمتها تريليوني دولار، علماً أنّ عدد الشركات الصينية المدرجة في الولايات المتحدة تجاوز الـ400 حتى الآن. فعلى مدى 20 عاماً، توافدت شركات التكنولوجيا الصينية على بورصات الولايات المتحدة، مدفوعة ببيئة تنظيمية ودية ومجموعة كبيرة من الرساميل الحريصة على الاستثمار في أحد أسرع اقتصادات العالم نموا. لكن الآن، يبدو أنّ القوة الطاغية وراء مئات الشركات البالغة قيمتها تريليوني دولار قد أوقفت مسارها. إعلان بكين، في 10 يوليو/ تموز 2021، أنّ جميع الشركات (تقريباً) التي تحاول طرح أسهمها للاكتتاب العام في بلد آخر سوف تتطلب موافقة من دائرة تنظيم الأمن السيبراني التي مُنحت الصلاحيات في الآونة الأخيرة، أتى بمثابة «ناقوس الموت» بالنسبة للاكتتابات العامة الأولية الصينية في الولايات المتحدة، وفقاً لما نقلت «بلومبيرغ» عن مراقبين يتابعون القضية منذ فترة طويلة.

الأستاذ في «كلية غوانهوا للإدارة» بجامعة «بكين» بول جيليس استبعد أن تكون هناك أيّ شركات صينية مدرجة في الولايات المتحدة خلال 5 إلى 10 سنوات مقبلة، باستثناء ربما القليل من الشركات الكبيرة ذات القوائم الثانوية. ومن شأن الحملة الصينية التي دفع باتجاهها قرار شركة «ديدي غلوبال» DIDI GLOBAL INC للمضي قدماً في الإدراج في بورصة نيويورك رغم اعتراض الجهات التنظيمية، أن ترسل في الواقع موجات صادمة في الأسواق. فقد انخفضت، في الآونة الأخيرة، أسهم مجموعة من الشركات الصينية المتداولة في الولايات المتحدة بنسب وصلت إلى 30% تقريباً من أعلى مستوياتها على الإطلاق.

وبالنسبة إلى المستثمرين في الشركات التي لم تُدرج بعد، ثمة حالة متزايدة من عدم اليقين بشأن متى يمكنهم استرداد أموالهم. وبينما تستعد شركات وول ستريت لتجفيف رسوم الاكتتابات المربحة، تتهيأ هونغ كونغ للاستفادة من بحث الشركات الصينية عن أسواق استثمارية بديلة وأكثر أماناً من الناحية السياسية وأقرب إلى الوطن. إنّما من الصعب المبالغة بأهمية الشركات الصينية في الأسواق الأميركية، علماً أنّ الموجة الأولى من بيع إيصالات الإيداع الأميركية كانت قد بدأت سنة 1999. ومذاك، اختارت أكثر من 400 شركة صينية البورصات الأميركية، جامعة أكثر من 100 مليار دولار.

مؤسس العملاق الصيني «علي بابا» جاك ما في وول ستريت عام 2014 (Getty)

رؤية

السعودية والإمارات منافسة اقتصادية بطعم السياسة

سهام معط الله

ظهر الخلاف السعودي الإماراتي داخل تحالف أوبك+ علناً على السطح عندما دعا وزير الطاقة السعودي عبد العزيز بن سلمان الإمارات يوم 04 يوليو/تموز 2021 إلى تقديم شيء من التنازل وقليل من العقلانية بغية التوصُّل إلى اتفاق بشأن زيادة الإنتاج المشروط بتمديد اتفاقية خفض سقف الإنتاج الحالية حتى ديسمبر/كانون الأول 2022 بدلاً من إبريل/نيسان 2022.

وكانت الإمارات مصرَّة على ضرورة الفصل بين قضيتي زيادة الإنتاج النفطي وتمديد الاتفاقية الحالية غير العادلة من وجهة نظرها، وتحديداً من ناحية نقطة الأساس المرجعية لحصص الإنتاج التي لا تُمكّنها من استغلال سوى 30 في المائة من طاقتها الإنتاجية، ولا سيَّما بعد قيامها بالعديد من المشاريع الاستثمارية بمليارات الدولارات لزيادة طاقتها الإنتاجية من الذهب الأسود الذي سقطت بسببه الحكومات وشُرّدت على يديه العديد من الشعوب.

قبل أن تأتي جائحة كورونا على الأخضر واليابس، كانت حصة الإمارات من إنتاج النفط محددة بـ3,2 ملايين برميل يومياً وفقاً لنظام حصص «أوبك +»، ثم انكمشت حصتها إلى 600 ألف برميل فقط مباشرة بعد توصُّل أعضاء تحالف «أوبك +» إلى اتّفاق خفض إنتاج النفط بمقدار 9,7 ملايين برميل يومياً بداية من مايو/أيار 2020 حتى نهاية يوليو/تموز 2020، ثمّ تخفيف خفض الإنتاج إلى 7,7 ملايين برميل يومياً حتى نهاية 2020، وصولاً إلى التخفيض الحالي المُقدّر بـ5,8 ملايين برميل يومياً والذي كان من المفترض أن ينتهي في إبريل/نيسان 2022.

وبعد الخلاف العلني بين السعودية وروسيا من ناحية والإمارات من ناحية أخرى تمخّض اتّفاق «أوبك +»، يوم الأحد 18 يوليو/تموز 2021، عن زيادة حصة الإمارات إلى 3,5 مليون برميل يومياً، إضافة إلى زيادة حصة منتجين آخرين مثل العراق والسعودية وروسيا.

وقبل اتفاق الأحد انتهجت الإمارات سياسة التعنّت إزاء المقترح السعودي الروسي بشأن تمديد اتفاق إنتاج النفط بالرغم من غياب الحاجة المُلحّة والعاجلة لتعزيز الإنتاج من أجل تغذية شرايين الإنفاق الحكومي والصناعة والاستثمارات والعديد من المشاريع التنموية الأخرى مقارنة بأعضاء آخرين ضمن تحالف «أوبك+» كالجزائر، والعراق وإيران وليبيا، ولكن عندما يتسرب الإنفاق الذي تفرضه السياسة والمصالح الجيوستراتيجية إلى طاولة النفط، تكون الأولوية من نصيب الخيارات التي تمليها الرؤية المستقبلية للدولة على حساب الاهتمام بأواصر الأخوّة والجوار والتلاحم.

لقد أنفقت الإمارات ملايين الدولارات لشركات العلاقات العامة وجماعات ضغط في الولايات المتحدة بهدف تجميل صورتها الخارجية التي شُوِّهت بفعل الانخراط في حرب اليمن، وتورُّط دبي في عمليات غسل الأموال وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، فحسب كتاب جماعي صادر عن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في 7 يوليو/تموز 2020 بعنوان «دور دبي في تسهيل الفساد والتدفّقات المالية العالمية غير المشروعة»، أنفقت الإمارات أكثر من 20 مليون دولار على جماعات الضغط الأميركية في عام 2018 في شكل 3168 نشاطا سياسيا والاتصال بـ200 من أعضاء الكونغرس و18 مركز أبحاث، والعديد من وسائل الإعلام الأميركية البارزة.

كما قامت بتحويل أكثر من 3 ملايين دولار في شكل تبرُّعات غير قانونية للحملات الانتخابية لرئيس الرئاسة الأميركية هيلاري كلينتون ودونالد ترامب في عام 2016.

وفي بداية رحلة تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، أعلنت الإمارات عن تأسيسها صندوق استثمار بقيمة 10 مليارات دولار بهدف دعم الاستثمارات في إسرائيل، ولا سيَّما في قطاعات الطاقة والفضاء والصحة والزراعة (علماً أنّ إدارة بايدن قد جمّدت هذا الصندوق في الشهر الجاري)، وبطبيعة الحال يتطلَّب استمرار هذا السخاء المالي غطاءً مالياً يستطيع النفط أن يسدّ جزءًا معتبراً منه.

قسط كبير من الخلاف السعودي الإماراتي سببه الترسُّبات والتراكمات التي تشكّلت نتيجة انسحاب الإمارات من اليمن، قطار التطبيع الإماراتي الإسرائيلي السريع، الملف اللبناني، وقمة «العلا» التي تُوّجت بإنهاء الحصار على قطر، فلا يخفى على أحد التناقض الصارخ بين مواقف الرياض وأبوظبي في العديد من الخيارات الاستراتيجية، إذ يحاول كل بلد سحب البساط من تحت أقدام الآخر في لعبة النفوذ السياسي والتنافس الاقتصادي.

في 5 يوليو/تموز 2021، جاءت الجريدة الرسمية السعودية «أم القرى» بأخبار غير سارّة للإمارات من خلال منشور وزاري تضمّن تعديلات تحرم من خلالها المملكة كل السلع المنتجة في المناطق الحرّة، وكذا تلك التي يتمّ إنتاجها باستخدام مكوّنات إسرائيلية من الامتيازات الجمركية، كما تضمّن ذلك المنشور استبعاد المملكة لكل السلع التي يتمّ إنتاجها بعمالة تقلّ عن 25 بالمائة من العمالة الخليجية، أو تلك التي تقلّ نسبة القيمة المضافة فيها عن 40 بالمائة بعد عملية التصنيع من الاتّفاق الجمركي لمجلس التعاون الخليجي، وهي خطوة سعودية جريئة وُصفت بـ«ضرب الإمارات تحت الحزام»، وجاءت لتكمل الخطوة السابقة التي اتّخذتها المملكة في فبراير/شباط 2021 وأعلنت من خلالها حرمان الشركات متعدّدة الجنسيات، التي لها مقرّات خارج السعودية، من الحصول على العقود الحكومية بحلول عام 2024، ولم تُفوّت المملكة الفرصة أيضاً لإسالة لعاب الشركات العالمية من خلال إغرائها بالحصول على إعفاء كامل من الضرائب لمدة 50 عاماً في حال أسّست مقرّات لها بالرياض، وكلها خطوات هامة تخطوها المملكة في طريقها نحو تنحية الإمارات من مركزها الريادي كوجهة عالمية للأعمال والتجارة بالمنطقة العربية.

ترى السعودية أن كل الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب بمثابة أحجار على رقعة الشطرنج ينبغي تحريكها بأسلوب يجعل من الرياض المحور الاستثماري والمالي والسياحي الرئيسي في المنطقة استعداداً لمرحلة ما بعد النفط، ولكن جدير بالذكر أنّه في الوقت الذي تتفوّق فيه الإمارات على كافة الأصعدة لا سيَّما في البنية التحتية الإلكترونية والاستثمار السياحي والتكنولوجيا المالية لا تزال السعودية تخطو خطواتها الأولى نحو اللحاق بركب التقدُّم المدروس الذي حقّقته أبوظبي التي وصلت حالياً إلى مفترق طرق حادّ، يتوقّف مصيرها فيه على ما ستتّخذه من قرارات.